الآراء التيسيريَّة
التي اتَّفق فيها الشيخ يوسف كركوش مع
الأستاذ إبراهيم مصطفى في مسألة التوابع

Facilitating Opinions in which Sheikh Yusuf Karakoush agreed with Professor Ibrahim Mustafa on the Issue of the Dependents

أ.د. أسيل عبد الحسين حميدي

جامعة بابل/كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة

الباحثة أوراس حسين أدعيبل

Prof. Dr. Aseel Abdel-Hussein Hamidi

Babylon University/College of Education for Human Sciences

Researcher Awras Hussein Adaibel

ملخَّص البحث

إنَّ من بين العلوم التي ازدهرت في الحِلَّة علم النحو، وقد برز علماء كبار في هذا الميدان، درسوهُ دراسة مستفيضة ومتشعِّبة، ونظرًا لكثرة مسائله، جاءت محاولات التيسير؛ لتيسير هذا النحو للمتعلِّمين، وليتسنَّى لهم الإحاطة به بشكلٍ يَسهل تعلُّمه.

والبحث هنا يحاول الوقوف على جهدٍ من جهود التيسير في الحِلَّة، وهو كتاب (رأيٌ في الإعراب) للشيخ يوسف كركوش، وهو من علماء الحِلَّة الكبار، كانت له آراء تيسيريَّة اتَّفق فيها مع الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، إذ تابعه في جملة من المسائل أهمُّها: مسألة الإسناد، والإضافة، ومسألة عدم دلالة الفتحة على معنى، ومسألة العلامات الفرعيَّة، ومسألة التوابع، وهي: (عطف النسق، والنعت الحقيقيّ، والنعت السببيّ، وعطف البيان، والبدل، والتوكيد)، هذا ماجعلني أُقسِّم البحث وفاقًا لهذه الموضوعات.

الكلمات المفتاحيَّة:

الأستاذ، الشيخ، التوابع، عطف النسق، النعت، البدل، التوكيد.

Abstract

Grammar is among the sciences that have expanded in Hilla, and senior scholars have emerged in this field, which they have studied extensively and complex, and due to the large number of its issues, attempts were made to facilitate this method for learners and to allow them to understand it in a way that is easy to learn.

The research here tries to identify an effort from facilitation efforts in Hilla, which is the book " " Ra'ay fi Al-a'ierab "" by Sheikh Yusef Karakush, who is one of the great Hilla scholars who had facilitative opinions in which he agreed with Professor Ibrahim Mustafa in his book (A'ihya' Al-nahw) He followed him on a number of issues, the most important of which are: the issue of attribution, addition, the issue of the lack of meaning of (fathah) on the meaning, the issue of the sub-signs, and the issue of the dependents, which are: (conjunctive form, the real participle, the causal participle, the conjunction of the statement, the allowance, and the affirmation), this is what made me divide the

research According to these topics.

Key words:

professor, sheikh, dependents, form conjunction, participle, wildcard, affirmation.

السنة الخامسة/المجلد الخامس/العدد السابع عشر
ربيع الأوّل ١٤٤٢هـ/أيلول ٢٠٢٠م

المقدِّمة

الحمد للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الخلق والمرسَلين أبي القاسم محمَّد وعلى آله الطيِّبين الطَّاهرين، واللَّعنُ الدَّائم على أعدائهم أجمعين، أمَّا بعد..

فلا يخفى على أحد من ذوي العلم والفضلية الكمُّ الكبير من محاولات تيسير النحو التي بدأت عند القدماء بظهور المنظومات الشعريَّة والمختصرات التي كان هدفها هو تسهيل النحو للمتعلِّمين بعد أنَّ تذمَّروا من صعوبته، ولم يقتصر التيسير عند القدماء فقط، بل كان للمحدثين محاولات كثيرة، في مقدِّمتها محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي كان له الأثر الأكبر في ظهور كتب التيسير الأخرى، ومن هذه الكتب كتاب (رأي في الإعراب) للشيخ يوسف كركوش، وهو من علماء الحِلَّة الأفذاذ، ولم ينل كتابه العناية موازنةً بما نالتها كتب التيسير الأُخر، على الرغم ممَّا لهذا الكتاب من أهميَّة في مجال التيسير النحويّ، فلِلشيخ فيه آراء تيسيريَّة اتَّفق فيها مع الأستاذ إبراهيم مصطفى، ومنها مسألة التوابع، لذا أحببتُ دراستها دراسة موازنة، فقسَّمتُ بحثي على موضوعات، هي: (عطف النسق، والنعت الحقيقيّ، والنعت السببيّ، وعطف البيان، والبدل، والتوكيد)، ثمَّ وضعت خاتمة تضمَّنت أهمَّ نتائج البحث، وقائمة بالمصادر والمراجع، أهمُّها كتاب رأي في الإعراب للشيخ يوسف كركوش، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى، زيادةً على مصادر القدماء والمحدثين في النحو العربيّ.

ومن الله التوفيق.

مفهوم التوابع

قبل الشروع بالحديث عن التوابع لا بُدَّ من تعريف التابع في اللغة: فقد ورد في اللسان «تَبِعَ الشيءَ تَبَعًا وتَباعًا في الأَفعال وتَبِعْتُ الشيءَ تُبوعًا سِرْت في إِثْرِه واتَّبَعَه وأَتْبَعَه وتتَبَّعه قَفاه وتَطلَّبه مُتَّبعًا له وكذلك تتَبَّعه وتتَبَّعْته تتَبُّعًا»[١].

أمَّا في الاصطلاح: فقد عرَّفها الزمخشريّ بقوله: «هي الأسماء التي لا يَمَسُّها الإعراب إلَّا على سبيل التَّبع لغيرها، وهي خمسة أضْرُب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطفُ بيان، وعطفٌ بحرف»[٢].

وقال ابن يعيش في شرح تعريف الزمخشريّ: «التوابع هي الثواني المساوية للأوَّل في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا ثواني أي فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنَّها لم تكن المقصود، وإنَّما هي من لوازم الأوَّل كالتتمَّة له، وذلك نحو قولك: قامَ زيدٌ العاقلُ، فزيدٌ ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، والعاقل ارتفع بما قبله أيضًا من حيث كان تابعًا لزيدٍ كالتكملة له، إذ الإسناد إنَّما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكانا لذلك اسمًا واحدًا في الحكم، ألَا تَرى أنَّ الوصف لو كان مقصودًا؛ لكان الفعل مسندًا إلى اسمين وذلك محالٌ»[٣].

إنَّ موضوع التوابع، يندرج تحت التراكيب المركزيَّة[٤]، فالتركيب النحويّ من هذا النوع يقوم بوظيفة يمكن أنَّ يقوم بها أيٌّ من مكوِّناته المباشرة، ومن ثمَّ هناك تكافؤ نحويّ بينهما، ومثال ذلك قولنا: (جاءَ عليٌّ الشجاعُ)، في التركيب النعتيّ يُعَدُّ (الشجاع)

تابعًا وظيفيًّا للأوَّل، فكأنَّه امتداد أفقيّ، أو إطالة تقييديَّة للأوَّل، وينطبق هذا على كلِّ التوابع (البدل، العطف، التوكيد، والنعت)، هذا يعني أنَّ مثل هذه التراكيب يكون فيها الثاني لا يتمتَّع بأيَّة وظيفة نحويَّة متميِّزة، ومستقلَّة عن تلك التي يقوم بها رأس المركب النحويّ[٥].

وقد بيَّن الأستاذ رأيه في التوابع بقوله: «والذي يهمُّنا دراسته هو المماثلة في الإعراب، وهو الذي يسمِّيه النحاة إتباعًا، ويسمُّون اللفظ الثاني من المتماثِلَين تابعًا، والأوَّل متبوعًا، ويعدون التَّوابع خمسة: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق، ويلحقون بها الاتباع للمجاورة، وهو يختصُّ عندهم بالجرِّ، ويعدُّونه قليلًا أو شاذًّا، ونريد أنَّ نعرف سبب هذا الإعراب في التوابع، ومايدلُّ عليه من معنى، لنرى أيطرد في هذا الباب الأصل الذي قرَّرناه من قبل في معاني الإعراب؟»[٦].

وأمَّا الشيخ يوسف كركوش، فقال: «يوجد في اللغة العربيَّة أسماء ليس لها إعراب خاص، بل هي تتبع ماقبلها من الأسماء،وتعرف بالتوابع، وهي أنواع النعت، والإتباع للمجاورة، وعطف البيان، وجعل تحت هذا العنوان التوكيد والبدل»[٧].

ولهما في كلِّ نوعٍ من التوابع رأيٌ، سنعرض له كلًّا في موضعه:

أ. عطف النسق

قال سيبويه فيه: «هذا بابُ ما أشْرَكَ بين الاسمَين من الحرف الجارِّ فَجَرَيا عليه كما أشرك بينهما في النعت فَجَرَيا على المنعوت، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ. فالواو أَشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إيَّاه يكون بها أولى من الحمار، وكأنَّك قلتَ ومررتُ بهما... فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلَّم بهذا أجبتُه على أيِّها شئت؛ لأنَّها قد جَمعتْ هذه الأشياء،

وقـد تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، على أنَّـك مررت بهما مُرورَين، وليس في ذلك (دليل) عـلى المرور المبـدوء به، كأنَّه يقـول: ومررتُ أيضًا بعمـرٍو، فنفي هذا ما مـررتُ بزيدٍ، وما مررتُ بعمرٍو»[٨].

معاني حروف العطف

إنَّ معاني حروف العطف تُقسـم على قسـمَين، وقد بيَّنها ابـن الناظم (٦٨٦هـ) في شرحـه الألفيَّة بقولـه: «حروف العطف على ضربَـين: **أحدهما**: ما يعطـف مطلقًا، أي يـشرك في الإعراب والمعنى، وهـو (الواو، وُثُـمَّ، والفاء، وحتَّـى، وأم، وأو)... وأكثر المصنفـين لايعـدون (أو) في مـا يشرك في الإعـراب والمعنى؛ لأنَّ المعطـوف بها يدخله الشـكّ، أو التخيـير بعدما مضى أوَّل الـكلام على اليقين والقطع، وإنَّما عدَّها الشـيخ[٩] في هذا القسم؛ لأنَّ ذِكرها يُشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها في ما سيقت لأجله، وإن كان مساق ما قبلها صورة على غير مساق ما بعدها.

والضرب الثاني: ما يعطف لفظًا فحسب، أي يشرك في الإعراب وحده، وهو (بل، ولا، ولكن)»[١٠].

«والنحـاة قالـوا بالتشريـك الإعرابيّ في كلِّ الحـروف، ولكنَّهم خصُّـوا التشريك بحـروف معيَّنة، وهي (الواو، والفاء، وثمَّ، وحتَّى)...»[١١]، وسـنبيِّن معاني كلِّ حرفٍ في كِلَا الضَّربَين:

الضرب الأوَّل:

- الواو: وهي أصل حروف العطف؛ لأنَّها تدلُّ على معنى الاشـتراك فقط، فهي للجمع بين شيئَين من غير ترتيب، أو مهلة، أومصاحبة، أو تعقيب.

- الفاء: للترتيب، وتكون على ضَربَين: ترتيب في المعنى، وترتيب في الذِّكر، والترتيب في المعنى أنَّ يكون المعطوف بها لاحقًا، ومتَّصلًا بلا مهلة، وأمَّا الترتيب في الذِّكر، فيكون بعطف مُفصَّل على مجمل أو عطف لمجرَّد المشاركة في الحكم بحيث يحسن بالواو.
- ثُمَّ: وتفيد الترتيب والتراخي، والترتيب يكون بانفصال، أي يكون المعطوف بها لاحقًا للمعطوف عليه في حكمه، متراخيًا عنه بالزمان.
- حتَّى: وتفيد الاشتراك في الإعراب والمعنى، ولا تقتضي الترتيب بل مطلق الجمع كالواو.
- أم: وهي نوعان: متَّصلة يكون ما قبلها وما بعدها لا يستغنى عمَّا قبلها بما بعدها؛ لأنَّهما مفردان تحقيقًا أو تقديرًا، ونسبة الحكم عند المتكلِّم إليهما معًا، أو منقطعة فهي للإضراب.
- أو: وتفيد التخيير والشكّ[١٢].

أمَّا الضرب الثاني:

فهي الحروف التي يشرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ من دون المعنى، وهي:

- بل: وتفيد الانتقال من قصة إلى أخرى، والإضراب ونفي الحكم عن المعطوف عليه وإثباته للمعطوف عليه.
- لكن: ويعطف بها مثبت بعد نفي، أو نهي.
- لا: ويعطف بها منفي بعد إثبات؛ لقصر الحكم على ما قبلها[١٣].

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ عطف النسق ليس من التوابع، وإنَّما هو إشراك وتشريك كما قال سيبويه(١٤).

فبهذا حَكَم الأستاذ على عطف النسق بأنَّه «ليس له إعرابٌ خاصٌّ، وليس جديرًا أنَّ يُعدَّ من التوابع، ولا أنَّ يُفرَد ببابٍ لدرسه، هذا من ناحية الإعراب، أمَّا من جهة معاني الحروف العاطفة أو المشرَكة ومواضع استعمالها، فهذا مكان الدرس، ولم نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عمَّا اعدَّه النُّحاة لها من أثر في الإعراب، وإلى توفير البحث عن معانيها وسُبل استعمالها... ونعدُّ هذا أحقّ الدراسات النحويَّة أنَّ نوفِّر عليها العناية، وننعم فيها النظر؛ لنكشف أسرار العربيَّة في التعبير، ومزاياها في البيان وحسن التصوير»(١٥).

إنَّ الأستاذ إبراهيم مصطفى لم يتطرَّق إلى معاني هذه الحروف، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى وجوب الاهتمام والعناية بدراستها، إذ دعا إلى دراسة الأدوات منفصلة، وإنعام النظر فيها؛ للكشف عن أسرار العربيَّة في التعبير، ومزاياها في البيان وحسن التصوير(١٦)، فهو لم يتطرَّق لكلِّ حرفٍ ومعناه، وإنَّما اكتفى ببيان أهميَّة هذه الحروف في الإعراب والمعنى.

أمَّا الشيخ يوسف كركوش فأفرد فصلًا لهذه الأدوات في اللغة العربيَّة، وبيَّن وظيفتها قائلًا: «في اللغة العربيَّة أدوات وظيفتها في الجملة الإشراك بين اسمَين أو فعلَين في الإسناد أو الإضافة أو الجزم أو غير ذلك من حالات موقع الكلمة في الجملة، مثلًا إذا قلنا: سافرَ خالدٌ وسعيدٌ، أو قلنا خالدٌ وسعيدٌ سافرَا، نجد الاسمَين مسندًا إليهما، فيكون من حقِّهما الرفع بالضمَّة، إذا قلنا هذه النقودُ لطارقٍ وعليٍّ، كان المعنى هذه النقود لطارقٍ ولعليٍّ، فيكون كلٌّ منهما مضافًا إليه بواسطة أداة الإضافة، وهي اللام،

فيكـون من حقِّهما الجـرُّ بالكسرة، وإذا قلنا: لا تكذبْ وتـسرقْ، كان المعنى: لا تكذبْ ولا تسرقْ، والذي دلَّ على المشاركة في النهي هي الواو...»[١٧].

فبهذا يكون الشـيخ يوسـف كركوش قد بيَّن معاني الـضرب، الأوَّل الذي يُشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب والمعنى، وهي: «(الواو) تدلُّ على المشـاركة... (الفـاء) مثل: جاءَ عليٌّ فمحمدٌ، وهي للترتيب والتعقيب، (ثمَّ) مثل: سـافرَ سـعيدٌ ثُمَّ خالـدٌ، وهي للترتيب مـع التراخي في الزمن، (أو) مثل: كُلِ البرتقـالَ أو التفَّاحَ، وهي لأحد الشـيئَين، إمَّا تخييرًا كالمثال السابق، أو شكًّا مثل: رأيتُ صبيحًا أو محمَّدًا إذ رأيتُ أحدهما لا على التعيين»[١٨]، ولعلَّه أراد إثبات أنَّ لهذا الضرب من حروف العطف أهميَّة في البيان وحسن التصوير، وهو ما أراده الأستاذ إبراهيم مصطفى.

أمَّـا الضرب الثاني، وهو ما يعطف لفظًا، أي يشرك في الإعراب وحده، وهو (بل، ولا، ولكن) فلم يتحدَّث عنه.

ب. النعت الحقيقيّ

قال سيبويه في هذا النوع من النعت: «فأمَّا النَّعْت الذي جرى على المنعوت فقولك: مـررتُ برجلٍ ظريفٍ قَبْلُ، فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت؛ لأنَّهما كالاسـم الواحد. (وإنَّما صارا كالاسـم الواحد) من قِبَلِ أنَّك لمْ تُرد الواحـدَ من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منْهُـم رجلٌ، ولكنَّـك أردتَ الواحدَ من الرجالِ الذين كلُّ واحـدٍ منْهُم رَجُلٌ ظريفٌ، فهو نكرةٌ، وإنَّما كانَ نكرةً؛ لأنَّه من أُمَّةٍ كلُّها له مثل اسـمُه، وذلك أنَّ الرجالَ كلُّ واحدٍ منهـم رجلٌ، والرِّجالُ الظرفاءُ كلُّ واحدٍ منْهُم رجلٌ ظريفٌ، فاسـمُه يَخلِطه بأمَّتِه حتَّى لا يُعْرَفَ منها»[١٩].

وشرحه السـيرافيّ (ت ٢٦٨هـ) بقولـه: «لو قلتَ: مررتُ برجـلٍ ظريفٍ صَيْرفيّ،

صار في جملة الرجال الظِّراف الصيارفة، وهم أقلُّ من الرجال الظِّراف فقط، ولم يطلب في غير الصيارفة»[٢٠].

وأمَّا الأستاذ إبراهيم مصطفى، فقد قسَّم التوابع بعد عطف النسق على قسمَين:

الأوَّل: ويقصد به النعت: تكون فيه الكلمة الثانية من الأولى بمنزلة المكمِّل للمعنى، المتمِّم له، حتَّى لا يُفهَم المعنى إلَّا بهما معًا، وحتَّى يكونا في الدلالة على ما يُراد بمثابة (عبد الله) في الدلالة على مسمَّاه، تقول: استشيرُ عاقلًا نصيحًا، ليس المستشار أو من رَغِبْتَ في أنَّ يُستشارَ، إلَّا ما أفْهَمْتَ بالكلمَتَين: (عاقلًا نصيحًا)، وكذلك الأية: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء: ٩٢)[٢١].

وقد اتَّفق الشيخ يوسف كركوش معه في المعنى نفسه، بقوله: «هو أنَّ يكون الاسم الثاني من الأوَّل بمنزلة المتمِّم للمعنى، بحيث لا يتمُّ المعنى المقصود إلَّا بهما معًا، مثل: مررتُ برجلٍ شجاعٍ، كان المقصود هنا رجلًا من الرجالِ الشجعانِ، فيكون النعت مجرورًا مثل المنعوت؛ لأنَّهما كالاسم الواحد»[٢٢].

وكِلَا المؤلِّفَين رجعا إلى قول سيبويه في هذا التفسير في باب النعت والمنعوت، وهذا النوع من التوابع حكمه أنَّ يتبع ما قبله في الإعراب والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، من حيث اتَّصل فيهما المعنى، بل من حيث امتزجا هذا الامتزاج[٢٣].

نهاية القول: إنَّ الأستاذ والشيخ لم يضيفا جديدًا في مسألة النعت، وقد وافقا النحويِّين بذلك، إلَّا أنَّ الأستاذ أراد أنَّ يبيِّن امتزاج المنعوت بما بعده بالمعنى؛ ليقرَّ الأصل الذي ذهب إليه، وهو أنَّ علامات الإعراب دوال على معانٍ.

ت. النعت السببيّ

فقد عدَّه الأستاذ إبراهيم مصطفى، والشيخ يوسف كركوش من قبيل الإتباع للمجاورة(٢٤).

وقد انقسم النحويُّون القدماء في موقفهم من الجرِّ على الجوار على أربع فرق، وهي:

١. **من أجاز الجرَّ على الجوار مطلقًا**، وعلى رأسهم سيبويه، فقد قال في هذا الباب: «وممَّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلام أكثر العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ؛ لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يَجرُّه. وليس بنعتٍ للضبِّ، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبِّ، فجرُّوه؛ لأنَّه نكرةٌ كالضبِّ؛ ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبِّ؛ ولأنَّه صار هو والضبُّ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، ألا ترى أنَّك تقول: هذا حَبُّ رُمَّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمَّاني، فأضفت الرمَّانَ إليك، وليس لك الرمَّانُ إنَّما لك الحَبُّ.

ومثلُ ذلك: هذه ثلاثةُ أثوابِك. فكذلك يقع على جُحْر ضبٍّ ما يقع على حَبِّ رُمَّانٍ، تقول: هذا جُحْرُ ضَبِّي، وليس لك الضبُّ، إنَّما لك جُحْرُ ضبٍّ، فلم يمنعك ذلك من أنَّ قلت جحرُ ضَبِّي، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفردٍ، فانجرَّ الخَرِبُ على الضبِّ كما أضفتَ الجحرَ إليك مع إضافة الضبِّ. ومع هذا أنَّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحو قولهم: بِهِم وبدارِهِم، وما أشبه هذا، وكِلَا التفسيرَين تفسير الخليل، وكان كلُّ واحدٍ منهما عنده وجهًا من التفسير.

وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلَّا هذانِ جُحْرَا ضبٍّ خَرِبانِ، من قِبَل أنَّ الضبَّ واحدٌ والجحر جُحْرانِ، وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدَّة الأوَّل، وكان مذكَّراً مثله أو مُؤنَّثًا،

وقالوا: هذه جِحرَةُ ضبابٍ خَربةٍ، لأنَّ الضِّبابَ مؤنَّثةٌ؛ولأنَّ الجِحرَةَ مُؤَنَّثةٌ، والعدَّة واحدة، فغَلِطوا. وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأوَّل إلَّا سواءً؛ لأنَّه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدِّمٍ، ففيه من البيان أنَّه ليس بالضبِّ، مثل ما في التثنية من البيان أنَّه ليس بالضبِّ. وقال العجّاج:

كأنَّ نَسْيجَ العَنْكَبوتِ المُرْمَلِ[٢٥]

فالنَّسجُ مذكَّر، والعنكبوتُ أُنْثَى»[٢٦].

٢. **من أجاز الجرَّ على السماع وعدم القياس عليه لقلَّتِه**، وذهب إلى هذا الفرَّاء[٢٧] (ت٢٠٧هـ)، فقد قصره على السماع فقط، وما استعملته العرب[٢٨]، وأبوالبركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) بقوله: «وكقولهم: (جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، وما أشبه ذلك، وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه لقلَّته»[٢٩]، والبغداديّ (ت١٠٩١هـ): «واعلم أنَّ قولهم جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ مسموع فيه الجرُّ والرَّفع، والرَّفع في كلامهم أكثر»[٣٠].

٣. **من أجاز الجرَّ على الجوار بشروط**، وأوَّلهم الخليل (ت١٧٥هـ)[٣١]، وذكره السيوطيّ (ت ٩١١هـ) في الهمع بقوله: «وخصَّه (الخليل بغير المثنَّى)، أي: بالمفرد والجمع فقط»[٣٢].

٤. **من منع الجرَّ على الجوار**، ومنهم ابن جنِّيّ (ت٣٩٢هـ): بقوله: «وما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ. فهذا يتناوله آخِرُ عن أوْلٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقَّفون عنه، وأنَّه من الشاذِّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردِّ غيره إليه»[٣٣]. وقد كان ابن جنِّيّ أكثر وضوحًا عندما فسَّره في كتابه المنَّصف بقوله: «إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه، ويدلُّ على أنَّ الشيء إذا جاور

الشيءَ دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة، إلى أنَّ قالوا: (هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ) جرُّوا الخَرِب وهو صفةٌ للأوَّل...»[٣٤].

وترجيح هذا ما ذهب إليه المؤلِّفان، وقد كان هذا باتِّفاقٍ بينهما؛ لأنَّه كما يذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت... وأُسلوب الكلام أنَّ تقول في المثل: (رأيتُ فتًى باكيةً عليه أمُّه): فترُفع، والرفع هو وجه الكلام من حيث كان البكاء وصفًا للأم وحديثًا عنها، أمَّا موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب، فذلك يجيء من بابٍ آخر هو باب المجاورة[٣٥]، وقال الشيخ يوسف كركوش: «وهذا النوع من التوابع هو أنَّ يؤتى في الجملة باسم بعده صفة لاسم بعدها، مثل: (نظرتُ إلى رجلٍ شجاعٍ أبوه)، ومن حقِّ هذه الصفة الرفع؛ لأنَّها مسندة إلى ما بعدها، ولكنَّها وافقت، فقد عدُّوه من قبل الإتباع للمجاورة، ولكنَّها لـمَّا وافقت ما قبلها في التعريف والتنكير، وافقته في الإعراب بالمجاورة، ومن أمثلته في القرآن: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[٣٦]، الظالم تبع القرية بالجرِّ لمجاورته لها، ومن باب الإعراب بالمجاورة: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ، ﴿اَلْحَمْدِ لِلهِ﴾ في قراءة[٣٧]»[٣٨].

لأنَّ الجرَّ على الجوار موجود في لغة العرب، كما ذكره سيبويه، زيادةً على ما ذكره العكبريّ (ت ٦١٦هـ): «وهذا موضع يحتمل أنَّ يُكتب فيه أوراق من الشواهد، وقد جعل النحويُّون له بابًا، ورتَّبوا عليه مسائل، ثُمَّ أصَّلوه بقولهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، حتَّى اختلفوا في جواز جرِّ التثنية والجمع، فأجاز الإتباع فيهما جماعة من حذَّاقهم قياسًا على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال؛ لاقتصروا فيه على المسموع فقط»[٣٩]. وكلٌّ من الشيخ والأستاذ جعلا المطابقة في التعريف والتنكير كافيًا لإتباعه في الإعراب، وجعله إعرابًا بالمجاورة[٤٠].

ث. البدل وعطف البيان والتوكيد

- عدد التوابع عند القدماء:

ذهب البصريُّون ومن ذهب مذهبهم إلى أنَّ التوابع خمسة من حيث العدد، قال ابن السَّرَّاج: «التوابع خمسة: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف»(٤١).

أمَّا الكوفيُّون فقد جعلوها أربعة، مُسقِطين منها عطف البيان؛ لأنَّه من وجهة نظرهم ليس شيئًا متميِّزًا، من البدل المطابق، فهو هو.

لهذا لم يترجموا له، وذكره المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) عند تحليله قول الشاعر، بقوله: «فأمَّا قوله:

إنِّي- وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا-
لِقَائِلٌ: يا نَصْرُ نصرٌ نَصْرا

فإنَّ هذا البيت يُنشد على ضروب، فمِن قال: يا نصرُ نصرًا نصرًا، فإنَّه جعل المنصوبَين تبيينًا لمضموم، وهو الذي يسمِّيه النحويُّون عطف بيان، ومجراه مجرى الصفة، فأجراه على قولك: يا زيد الظريفَ، وتقديره تقدير قولك: يا رجلُ زيدًا أقْبِل. جعلت زيدًا بيانًا للرجل على قول نصب الصفة»(٤٢)، ونقل السيوطيّ قول الأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦هـ): «هذا الباب يترجِم له البصريُّون، ولا يترجم له الكوفيُّون»(٤٣)، وقد نصَّ على ذلك الأنباريّ أيضًا، فعطف البيان بوصفه تابعًا متميِّزًا عن البدل معروف ومعترَف به عند قدماء البصريِّين(٤٤).

- وأمَّا عند المحدثين:

فإذا كان الكوفيُّون قد أسقطوا عطف البيان من عداد التوابع، فقد أسقط بعض

المحدثين العطف، والنعت السببي، والتوكيد، وعطف البيان[٤٥].

وإبراهيم مصطفى أثبت عطف البيان وأسقط عطف النسق، والنعت السببيّ، خلافًا للكوفيِّين والبصريِّين معًا، وأضاف نوعًا غريبًا إلى فصيلة التوابع، هو الخبر[٤٦]، وإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى قد أسقط عطف النسق والنعت السببي، فإنَّ الدكتور مهدي المخزوميّ قد زاد على ذلك بأن أسقط كلًّا من التوكيد والبدل، وزاد تبعًا لإبراهيم مصطفى الخبر إلى جملة التوابع[٤٧].

أمَّا التوابع عند الدكتور مهدي المخزوميّ، فهي: «خبر المبتدأ، وخبر إنَّ، والنعت، وعطف البيان»[٤٨]، أمَّا غير هذه الموضوعات ممَّا عدَّه النحويُّون من التوابع، كالمنسوق والبدل والتوكيد فليس تابعًا، ولم يرتفع حين يُجاء به مرتفعًا؛ لأنَّه تابع؛ بل لأنَّه مسند إليه[٤٩].

يقول: «أمَّا المنسوق، أو المعطوف بالحرف، فهو مسند إليه ثانٍ استغنى عن إعادة المسند بالواو الدالَّة على أنَّ ما بعدها يشرك ما قبلها في الحكم، كقولنا: سافرَ عمرٌو وبكرٌ، فعمروٌ مرفوع أصالة؛ لأنَّه فاعل أسند إليه فعل، أمَّا بكر فمرفوع أصالةً أيضًا؛ لأنَّه فاعل أيضًا؛ ولأنَّه مسند إليه فعل هو (سافر)، وكأنَّنا قلنا: سافرَ عمرٌو، سافرَ بكرٌ، ولكنَّنا اكتفينا بالواو عن إعادة الفعل أو تكراره، وهي الواو الدالَّة نصًّا على أنَّ (سافرَ) «شركة بين عمرو وبكر»[٥٠].

أمَّا سعيد الأفغانيّ، فقال: «بعض النحاة لا يقول بتابع خامس، هو عطف البيان، ويجعل التوابع أربعة فقط، وكلُّ أمثلة عطف البيان يجعلها من البدل المطابق (بدل كلٍّ من كلٍّ). والحقُّ أنَّ هذه يمكن في بعض الأمثلة لا كلَّها، فحيثما بقيت الجملة سليمة بوضعنا التابع مكان المتبوع، تصحُّ البدليَّة فيها وعطف البيان، وحيثما يختلُّ اللفظ

والمعنى، فالتابع عطف بيان حتمًا، فالجملة (جارتُك جاءَ خالدٌ أخوها) تختلُّ إذا حذفت منها عطف البيان (أخوها)، ولو كان بدلًا ما اختلَّت»[٥١]، وهذا يدلُّ على وجوب تمام المعنى باللفظ الثاني.

أمَّا الأستاذ عبَّاس حسن فرأى: «أنَّ المشابهة غالبة ما بين عطف البيان وبدل الكلِّ من الكلِّ، في ناحية معناهما، وإعرابهما، وقطعهما، وجمودهما دون حروفهما، والأحسن القول بأنَّ مابينهما كاملة... لا غالبة، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدهما؛ لما في هذا من التيسير، ومجاراة الأصول اللغويَّة العامَّة. أمَّا الرأي الذي يفرِّق بينهما في بعض الحالات فرأيٌ قائمٌ على التخيُّل، والحذف والتقدير من غير داع، ومن غير فائدة تُرتجى، ومن السداد إهماله وإغفاله»[٥٢].

أمَّا الأستاذ إبراهيم مصطفى، فقد جعله في القسم الثاني من التوابع، وقام بتعريفه بقوله: وهو الذي «لاتكون الكلمة الثانية فيه من الأولى بمنزلة المكمل- حتَّى لا يُفهم المعنى المقصود إلَّا بهما معًا- بل يكون الأوَّل دالًّا على معناه مستقلًا بإفهامه، والثاني دالًّا على معنى الأوَّل مع حظٍ من البيان، والإيضاح يجيء من قرن الكلمتَين إحداهما الى الأخرى، أنت تستطيع أن تقف عند الكلمة الأولى، وقد فهم الكلام بتمامه فهمًا ما، كما تستطيع أنَّ تكتفي بالثاني والمعنى قد فُهم أيضًا،فإذا ضمَمْت الكلمتَين، أفدت التأكيد أو زيادة البيان، كما في زارَني محمَّدٌ أبو عبد اللهِ، ولقيتُ القومَ أكثرَهم أو كلُهَم»[٥٣]، وقال أيضًا: «وهذا النوع من التوابع لا يشمل الأقسام التي سمَّاها النحاة بدلًا، وتوكيدًا، وعطف بيان. وتتَّفق فيه الكلمَتان في الإعراب من حيث كان مدلول الأولى مدلول الثانية، والحكم على أحدهما بأنَّه متحدِّث عنه أو مضاف إليه حكم على الأُخرى؛ لما رأيت من اتِّفاق المدلول، ثمَّ لا يلزم أنَّ يتَّفق اللفظان في التعريف والتنكير، فقد يغلب أنَّ يكون الثاني أعرف من سابقه أو مثله في التعريف، وربَّما كان أقلَّ منه تعريفًا إذا كان

قَرنه إليه وإتلاؤه له يزيد السابق بيانًا، هذه هي التوابع: نوعان يختلفان في أداء المعنى وفي حكم اللفظ، وهو تقسيم كما تراه يميِّز مابينهما تمييزًا واضحًا، ويجعل المعنى هو الحَكم في تمييز كلِّ نوعٍ، وفي إعطائه ماينبغي له من الحُكم»[٥٤]، وعلى هذا فإنَّ «هذا التقسيم على وضوحه وقلَّة الأقسام فيه، واعتماده على المعنى يفْصل ما بين النحاة من خلاف في تمييز الأقسام بعضها من بعض، ويقينا الاضطراب الذي يضطربه النحاة في كثير من المواضع أهي نعت، أمْ بدل، أمْ عطف بيان؟»[٥٥].

وأمَّا الشيخ يوسف كركوش فجمع البدل وعطف البيان والتوكيد تحت عنوان (عطف البيان)، وبيَّن في هامش الصفحة أنَّه لا يقصد بهذا التعبير ما اصطلح عليه النحويُّون، بل المعنى الذي أقصده هنا أعمُّ ممَّا ذكره النحويُّون، وقد عرَّفته تعريفًا اشتراطيًّا كما قال[٥٦]، فعند عرضه لأمثلة هذا النوع، ساق أمثلةً لكلِّ نوعٍ بقوله: (حضرَ محمَّدٌ نفسُهُ)، فكلمة (نفس) تدلُّ على معنى الكلمة الأولى محمَّدٍ، مع شيءٍ من التوكيد حصل من ملاحظة الكلمتَين محمَّدٍ ونفسِهِ، وهذا المثال اختصَّ بالتوكيد، وكذلك إذا قلنا: بنى مدينة الفسطاس عمرُو بن العاص، وحضرَ الطلَّابُ أكثرُهُم، وفهمتُ المسألتَين كلتيهما، فالاسم الثاني (ابن العاص) و(أكثرُهُم وكلتيهما) زاد الأوَّل إيضاحًا في (ابن العاص) بالنسبة إلى عمرو أو زاده توكيدًا في المثالَين الأخيرَين (أكثرُهُم) بالنسبة إلى الطلَّابِ، و(كلتيهما) بالنسبة إلى المسألتَين[٥٧].

فهو لم يصرِّح بجعل هذه التوابع في بابٍ واحدٍ، لكنَّه عندما جعلها تحت عنوان عطف البيان أراد جعل عطف البيان والتوكيد والبدل في باب واحد، وجعل تحت هذا العنوان البدل والتوكيد، وجعل النعت السببيّ هو إتباعًا للمجاورة[٥٨].

وقد أشار الدكتور عبد الوارث سعيد إلى «أنَّ النعت يطابق منعوته في الإعراب

والنـوع والعـدد والتعريف والتنكـير، أمَّا في التوكيـد والبدل وعطف البيـان فلا تتَّفق إلَّا في الإعراب، وأسـاس التفرقـة- كما بيَّنه- هو أنَّ النعت بمنزلـة المكمِّل للمنعوت، فـلا يُفهـم المعنى إلَّا بهما معًـا، على حين أنَّ المتبـوع في الثلاثة الأخـرى دالٌّ على معناه، مستقلٌ بالإفهام، أمَّا التابع فهو يدلُّ على معنى الأوَّل مع حظٍّ من البيان والإيضاح يجيء من قرن الكلمَتين إحداهما بالأخرى»[٥٩].

ومـع أنَّ النحويِّـين أدركـوا الصلة القريبـة بين بعـض التوابع مثل عطـف البيان وبعض صور البدل، فإنَّ الفروق بين عطف البيان والتوكيد والبدل، من حيث الوظيفة والأحكام، أكبرمن أن تزول بمثل هذا التيسـير المخـلّ، والذي قد ينزلق إلى ضربٍ من الإجمال أو الإبهام، فيصبح مصدر بلبلة وصعوبة[٦٠].

الخاتمة ونتائج البحث

١. إنَّ الأستاذ والشيخ لم يضيفا جديدًا في مسألة النعت الحقيقيّ، وقد وافقا النحويِّين بذلك، إلَّا أنَّ الأستاذ أراد أنَّ يبيِّن امتزاج المنعوت بما بعده بالمعنى؛ ليقر الأصل الذي ذهب إليه، وهو أنَّ علامات الإعراب دوال على معانٍ.

٢. جمع الشيخ يوسف كركوش البدل وعطف البيان والتوكيد تحت عنوان (عطف البيان)، وبيَّن في هامش الصفحة أنَّه لا يقصد بهذا التعبير ما اصطلح عليه النحويُّون، بل المعنى الذي أقصده هنا أعمُّ ممَّا ذكره النحويُّون، وقد عرَّفته تعريفًا اشتراطيًّا على حدِّ تعبيره.

٣. عدَّ الشيخ يوسف كركوش والأستاذ إبراهيم مصطفى النعت السببيّ من قبيل الإتباع للمجاورة، فقد عدَّا المطابقة في التعريف والتنكير كافيًا لإتباعه في الإعراب، وجعله إعرابًا بالمجاورة.

٤. اتَّفق الشيخ والأُستاذ بجعل التوكيد وعطف البيان والبدل في بابٍ واحد، فالشيخ لم يصرِّح بجعل هذه التوابع في باب واحد، لكنَّه عندما جعلها تحت عنوان عطف البيان أراد ذلك، وجعل تحت هذا العنوان البدل والتوكيد، وجعل النعت السببيّ إتباعًا للمجاورة.

٥. أخرج الأستاذ عطف النسق من باب التوابع، وإنَّما هو إشراك وتشريك،

متابعًـا في هذا سـيبويه في رأيه جعل الأسـتاذ الخبر من التوابـع متفرِّدًا في رأيه هذا.

٦. الأسـتاذ إبراهيـم مصطفـى قد أثبـت عطف البيان وأسـقط عطف النسـق، والنعت السـببيّ، خلافًا للكوفيِّـين والبصريِّين معًا، وأضـاف نوعًا غريبًا إلى فصيلة التوابع، هو الخبر.

الهوامش

(١) لسان العرب: ابن منظور محمَّد بن مكرم الأفريقيّ المصريّ (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، د.ت: ٨/ ٢٧، مادَّة (تبع).

(٢) المفصَّل في صنعة الإعراب: محمود بن عمر الزمخشريّ (٥٨٣هـ)، تحقيق عليّ بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م: ١٤٣.

(٣) شرح المفصَّل: ابن عليّ بن يعيش النحويّ (ت ٦٤٣هـ)، المطبعة المنيريَّة، مصر، د.ط: ٣/ ٣٨-٣٩.

(٤) ينظر: التوابع مقاربة لسانيَّة: فوزي الشايب، مجلَّة مؤتة للبحوث والدراسات: ٢٢٣.

(٥) ينظر: عطف البيان والبدل أعلاقة اتِّفاق أم افتراق: د. فتحي محمَّد رفيق، وافتخار سليم محيي الدين، (بحث): ١١.

(٦) إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، ١٩٣٧م: ١١٤.

(٧) ينظر: رأي في الإعراب: يوسف كركوش، دراسة وتقديم: د. سعيد جاسم الزبيديّ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٣م: ٩٤-٩٦.

(٨) الكتاب: كتاب سيبويه (١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م: ١/ ٤٣٧-٤٣٨.

(٩) يقصد ابن مالك.

(١٠) شرح ابن الناظم على ألفيَّة ابن مالك: ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمَّد بن الأمام جمال الدين محمَّد بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م: ٣٧٠-٣٧١.

(١١) في إصلاح النحو دراسة نقديَّة: عبد الوارث مبروك سعيد، دار العلم، المغرب، ١٩٨٥م: ١٠٦.

(١٢) ينظر: واللمع: أبو الفتح عثمان ابن جنِّيّ (٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٢م: ١/ ٢٤٧، وأسرار العربيَّة: أبو البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ)، تحقيق محمَّد بهجة البيطار، مطبعة الترقِّي، دمشق، د.ط، ١٩٥٧م: ٣٠٢-٣٠٤، وشرح ابن النَّاظم: ٣٧١-٣٧٨.

(١٣) ينظر: أسرار العربيَّة: ٣٠٤، وشرح ابن الناظم: ٣٨٢-٣٨٣

(١٤) ينظر: إحياء النحو: ١١٦.

(١٥) المصدر نفسه: ١١٦-١١٧.

(١٦)ينظر: المصدر نفسه: ١١٦-١١٧.

(١٧) رأي في الإعراب: ٩٢.

(١٨) المصدر نفسه: ٩٣-٩٤.

(١٩) الكتاب: ١/ ٤٢١-٤٢٢.

(٢٠) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافيّ (ت ٢٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد عليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م: ٢/ ٣١٣.

(٢١) ينظر:إحياء النحو: ١١٨-١١٩.

(٢٢) رأي في الإعراب: ٩٤.

(٢٣) ينظر:إحياء النحو: ١١٩-١٢٠، ورأي في الإعراب: ٩٤.

(٢٤) ينظر: إحياء النحو: ١٢٥، ورأي في الإعراب: ٩٥.

(٢٥) لم أجده في ديوانه.

(٢٦) الكتاب: ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٢٧) معاني القرآن.

(٢٨) ينظر: خزانة الأدب: عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م: ٥/ ٩١.

(٢٩) أسرار العربيَّة: ٣٣٨.

(٣٠) خزانة الأدب: ٥/ ٩١.

(٣١) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٣٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م: ٢/ ٤٤٢.

(٣٣) الخصائص: ابن جنِّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمَّد عليّ النجَّار، المكتبة العلميَّة، مصر، د.ط، د.ت: ١/ ١٩٢.

(٣٤) المنصف: ابن جنِّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العموميَّة، إدارة إحياء التراث، ط١، ١٩٥٤م: ٢/ ٢.

(٣٥) إحياء النحو: ١٢٤-١٢٥.

(٣٦) سورة النساء: ٧٥.

(٣٧) وهي قراءة الحسن البصريّ، حيث وقع الدال مكسورة إتباعًا لكسرة لام الجرِّ بعدها. ينظر:

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمَّد البنَّا (١١١٧هـ)، تحقيق شعبان محمَّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م: ١/ ٣٦٣.

(٣٨) رأي في الإعراب: ٩٥.

(٣٩) التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبريّ (٦١٦هـ)، بيت الأفكار الدوليَّة، د.ط، د.ت: ١/ ١٢٣.

(٤٠) ينظر: إحياء النحو: ١٢٥، ورأي في الإعراب: ٩٥.

(٤١) الأصول في النحو: أبو بكر السرَّاج النحويّ البغداديّ (٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م: ٢/ ١٩.

(٤٢) المقتضب: المبرِّد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م: ٤/ ٢٠٩.

(٤٣) الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م: ٣/ ٢١٨.

(٤٤) ينظر: التوابع مقاربة لسانيَّة: ٣٢٤.

(٤٥) المصدر نفسه: ٣٢٤.

(٤٦) إحياء النحو: ١١٤-١٢٦.

(٤٧) التوابع مقاربة لسانيَّة: ٣٢٤.

(٤٨) ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه: مهدي المخزوميّ، دار الرائد بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م: ٧٣-٧٤.

(٤٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤.

(٥٠) المصدر نفسه: ٧٤.

(٥١) الموجز في قواعد اللغة العربيَّة: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ط، ٢٠٠٣م: ٣٧٢.

(٥٢) النحو الوافي: عبَّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣: ٣/ ٥٤٦.

(٥٣) إحياء النحو: ١٢٠.

(٥٤) المصدر نفسه: ١٢١.

(٥٥) المصدر نفسه: ١٢١-١٢٢

(٥٦) رأي في الإعراب: ٩٥.

(٥٧) المصدر نفسه: ٩٥.

(٥٨) رأي في الإعراب: ٩٥-٩٦.

(٥٩) في إصلاح النحو: ١٠٧.

(٦٠) المصدر نفسه: ١٠٧.

روافد البحث

* القرآن الكريم.

١. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمَّد البنَّا (١١١٧هـ)، تحقيق شعبان محمَّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، ١٩٣٧م.

٣. أسرار العربيَّة: أبو البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ)، تحقيق محمَّد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق، د.ط، ١٩٥٧م.

٤. الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٩٨٥م.

٥. الأصول في النحو: أبو بكر السرَّاج النحويّ البغداديّ (٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتليّ مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٦. التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبريّ (٦١٦هـ)، بيت الأفكار الدوليَّة، د.ط، د.ت

٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط١، ١٩٨٣م.

٨. الخصائص: ابن جنِّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمَّد عليّ النجَّار، المكتبة العلميَّة، مصر، د.ط، د.ت.

٩. التوابع (مقاربة لسانيَّة): فوزي الشايب، مجلَّة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلَّد الثاني عشر، العدد الأوَّل، ١٩٩٧م.

١٠. رأي في الإعراب: يوسف كركوش، دراسة وتقديم د. سعيد جاسم الزبيديّ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمَّان، ٢٠٠٣م.

١١. شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك: ابن النَّاظم، أبو عبد الله بدر الدين محمَّد بن الأمام جمال الدين محمَّد بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

١٢. شرح الأُشموني على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٥م.

١٣. شرح كتاب سيبويه: أبي سعيد السيرافيّ (ت ٢٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد عليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م
١٤. شرح المفصَّل: ابن علي بن يعيش النحويّ (ت ٦٤٣هـ) المطبعة المنيريَّة، مصر، د.ط.
١٥. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٤م.
١٦. في إصلاح النحو دراسة نقديَّة: عبد الوارث مبروك سعيد، دار العلم، المغرب، ط١، ١٩٨٥م.
١٧. في النحو العربيّ نقد وتوجيه: مهدي المخزوميّ، دار الرائد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.
١٨. الكتاب: كتاب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
١٩. عطف البيان والبدل أعلاقة اتِّفاق أم افتراق: د. فتحي محمَّد رفيق ود. أفتخار سليم محيي الدين، (بحث).
٢٠. لسان العرب: ابن منظور محمَّد بن مكرم الأفريقيّ المصريّ (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، د.ت.
٢١. اللمع في العربيَّة: أبي الفتح عثمان ابن جنِّيّ (٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
٢٢. المفصَّل في صنعة الإعراب: محمود بن عمرو الزمخشريّ (٥٨٣هـ)، تحقيق عليّ بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٣. المقتضب: المبرِّد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ١٩٩٤م.
٢٤. الموجز في قواعد اللغة العربيَّة: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ط، ٢٠٠٣م.
٢٥. المنصف: ابن جنِّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العموميَّة، إدارة إحياء التراث، ط١، ١٩٥٤م.
٢٦. النحو الوافي: عبَّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣.
٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.